
دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

أفريقيا والديمقراطية

چاك - ماريل نزوانكو
Jacques-M. Nzouankeu

إن ما حدث فجأة من إقبال متزايد على الديمقراطية ، وهو ما يمكن اعتباره واحدا من الأحداث الكبرى فى أفريقيا فى السنوات الأخيرة ، يثبت بوضوح لا لبس فيه حدوث تطورين هامين :

الأول :أصبح من المستحيل التغاضى عن حقيقة أن القضايا ذات الأولوية التى يحاول العالم الثالث التركيز عليها مثل مقاومة الأمراض ، والأمية ، ونقص الاعتمادات، والبحث عن زيادة المساعدات المالية والمادية المختلفة ، هى فى الأساس مشكلات سياسية فى طبيعتها، وكان يظن خطأ ، حتى وقت قريب جدا ، أنها مشكلات ذات طبيعة تقنية بحتة . ولقد أصبح من الواضح أن المدخل إلى هذه المشكلات من الأبواب المالية أو الاقتصادية أو التقنية فقط إنما يركز على النتائج ويتغاضى عن الأسباب وفى كلمات أخرى ما تسفر عنه فقط العوائق التى تكتنف العالم الثالث من كل جانب ، ومن هنا لايتسنى التعامل مع الأسباب الحقيقية لهذه المشكلات . وحقيقة الحال أن الحلول الحقيقية حلول ذات طبيعة سياسية وهى حلول ترجع دائما إلى نفس المشكلة الأصلية والرئيسية، ألا وهى نوع الحكومة التى تحكم الدولة ، والطبيعة السلطوية المسئولة عن اتخاذ القرارات النهائية التى من المقطوع به أن توجهاتها سياسية.

والأمر الثانى : مما يلفت النظر هذه الأيام أن يلاحظ أنه لم يعد هناك على المستوى العالمى ، أى التباس حول معنى الديمقراطية . وبالرغم من ذلك فقد أصبح اللفظ شائعا وكثر استعماله بالحق وبالباطل حتى أنه ينطبق الآن على أى موقف ، إلى حد أن الدكتاتوريات سيئة السمعة تأخذ فرصتها فى هذا اللبس لتجيز لنفسها هى أيضا ركوب موجة الديمقراطية والتمسح بها . واليوم لم يعد هناك ثمة شك فى نوع الحكومة التى تستأهل أن تنعت بأنها ديمقراطية .. هذه النوعية من الحكومات التى يرنو إليها الأفارقة ، فهم لم يعودوا يتحدثون عن الديمقراطية بعامة ، ولكنهم يعنون بالذات الديمقراطية التعددية ، وإذا كانت الأصوات في كثير من أنحاء القارة تنادى بالتعددية الحزبية، فذلك لأن هذا هو المعيار الواضح والأكيد للديمقراطية التعددية كما تعرف حتى الآن .

ولقد نالت الديمقراطية التعددية تقديرا سياسيا من منطلق أنها ، وقد ظهرت فجأة إلى حد ما ، كسبت أصواتا مرحبة بها في كثير من البقاع فى وقت واحد (فى تونس ، والجزائر ، وساحل العاج ، وبنين ، والجابون ، وإلى حد ما فى زائير والكونغو والنيجر) . والواقع لاينبغى لنا أن ننسى أن الديمقراطية كانت دائما مطلبا مستديما من قديم العهد وأن كثيرا من الدول ظلت لسنوات عديدة تبذل أقصى مافى الطاقة لكى تحكم تبعا لمبادئها ، منها على سبيل المثال لا الحصر (المغرب ، والسنغال ، وچامبيا ، وبتسوانا) بينما تحاول دول أخرى الارتداد إلى تعددية النفوذ السلطوى (نيجيريا) ، وإذا ما تتبعنا حالة ناميبيا التى تشكل في حد ذاتها مثالا كاملا للتعددية الديمقراطية، فإننا نستطيع الحكم على أن أفريقيا تمدنا بخبرات مختلفة كافية وخفية فى هذا المجال مما يبرر اجراء دراسة للتعددية المنبثقة من القارة الأفريقية ، (جزء١) .

ومع ذلك ، أليس هناك من خطر أن هذا الخيط الرفيع قد لايعمر طويلا ، وأن القوى المضادة للديمقراطية سوف تسترجع مافقدت ؟ ماهى الظروف التى يمكن فى ضوئها تقوية أواصر الديمقراطية التعددية فى أفريقيا دون التعرض لمثل هذه الخسارة؟ (جزء٢)

جاك ماريل نزوانكو : أستاذ بكلية العلوم القانونية والاقتصادية فى جامعة الشيخ أنتا ديوب بدكار ، السنغال . سابقا كان مساعد محاضر فى القانون وعضو محكمة فى ستراسبورج بفرنسا . وهو مؤسس مركز دراسات وبحوث الديمقراطية التعددية فى العالم الثالث (CERDET) فى دكار رئيس وتحرير مجلة :
Revue des instutions politiques et administratives du Sénégal .

ترجمة : فرحات توما

انبثاق الديمقراطية التعددية فى أفريقيا :

ماهى جذور «الثورة الديمقراطية» فى أفريقيا ؟ وماهى الاستراتيجيات المتاحة لأفريقيا فى مواجهة الديكتاتوريات، وأية أنماط يمكنها أن تتبعها للتحول إلى الديمقراطية؟ الواقع أن تفهمنا لانبثاق التعددية الديمقراطية فى القارة ، مرهون بالاجابات على هذه الأسئلة .

جذور الثورة الديمقراطية

نجح كثير من الباحثين فى إيجاد حلقة تربط بين الظهور المفاجئ للديمقراطية فى أفريقيا ، وبين المتغيرات البعيدة المدى التى حدثت فى أوربا الشرقية ، فالمتغيرات التى حدثت فى الكتلة الشرقية لابد فعلا وأن تكون ذات أثر فى التطورات التى حدثت فى أفريقيا ، كما أن ماحدث من انكماش فى التنافس بين القوتين الأعظم ، قد يكون هو الآخر عاملا فى عدول دول معينة عن الاستمرار فى سياستها الدبلوماسية الابتزازية عن طريق التهديد بالانحياز إلى إحدى القوتين لتنال منها مالم تستطع أن تناله من القوة الأخرى . ولأن دول أوربا الشرقية لم تعد نموذجا يحتذى للاشتراكية ، فإن ماحدث من أفول نظامها قد يكون سببا فى إصابة الدول الأفريقية التى تسير فى فلك الماركسية بالاحباط . وعلى العكس ، فإن الدول الأفريقية التي كانت تسير فى فلك الغرب لابد وأن تكون قد أخذت درسا مما حدث فى أوربا الشرقية من اضطرابات بغية التحول إلى التعددية السياسية ، واضعة فى اعتبارها أن الغرب لايمكن أن يسمح بدخول هذا النظام التعددى إلى الكتلة الشرقية وفى نفس الوقت ينكره على أفريقيا .

ومع ذلك ، فإن الحلقة التى تربط بين التغيرات فى أوربا الشرقية وبين الظهور المفاجئ للديمقراطية فى أفريقيا ، قد اعتبرت عرضية ، ينبغى أن ينظر إليها فقط فى حدود ماتلقيه من ضوء على الموضوع . وأول مايعنينا فى هذا الصدد أن هذه الحلقة تعنى فقط التغيرات التى حدثت مؤخرا فى دول أوربا الشرقية وأنها مجرد مؤشر على أن هذه التغيرات قد أسرعت من خطى عملية كانت فعلا فى طريقها إلى أفريقيا . فحركات المعارضة فى جابون وساحل العاج وزائير كان لها تواجدها فعلا قبل ماحدث من خسوف نظم الكتلة الشرقية ، وكذلك فإن الأزمة فى بنين ، والتى فى طريقها إلى الخمود ، كانت قد ظهرت منذ عدة سنوات . أما الأحداث المأساوية فى الجزائر التى وضعت التحول الديمقراطى فى المؤسسات على الطريق ، وإقصاء الرئيس الحبيب بورقيبة فى تونس وماتبعه من تحركات تطالب بليبرالية النظام ، فهذه جميعا لم يكن لها فى الواقع أية علاقة بالتغيرات فى دول أوربا الشرقية .

ولذلك فعلينا أن ننظر فى اتجاه آخر لنحصل على تفسيرات للموقف . وبالرغم من أننا لاندعى أن هذه الدراسة جامعة مانعة فى موضوعها ، فإننا نستطيع القول أن هناك ثلاث مجموعات من العوامل ساعدت على إسراع خطى انبثاق التعددية الديمقراطية فى أفريقيا .

فشل ديمقراطية اتفاق الرأى

إن الصورة المتخيلة لأفريقيا على أنها القارة التى تشيع فيها الخرافات والأساطير ، تتناقلها أحاديث السمر الجماعية التى تلغو بالمضللات ، وهى صورة ظلت لسنوات تسيطر على كثير من الناس ، ومازالت حتى الآن . وإذا كان المطلوب هو أن تحل الصراعات عن طريق المناقشات فمن المفترض أن تطول هذه المناقشات حتى يصل الطرفان المتنازعات إلى اتفاق الرأى ، وبمعنى آخر فإن الأغلبية لاتستطيع أن تفرض رأيها على الأقلية ، بل على العكس، كل القرارات تتخذ بإجماع الرأى . إن المبرر الأول لهذه الممارسة هو أساس المشاركة الجمعية ، حيث على كل فرد أن يشارك في نشاطات المجتمع المحيط مع أخذ الفروق الفردية فى الاعتبار . مثل هذه السياسة لابد أن تعطى أهمية تقنينية للفرد وكذلك لمناورات اصطياد الأصوات ، وبمعنى آخر للتوهم بأن أصوات الأفراد تبرر النفوذ ، ثم استخدام هذه الأصوات فى تنفيذ سياسة غاية فى الدهاء .

إن الديمقراطية باتفاق الرأى تنظر إلى المجتمع نظرة مترفقة ، ثم إنها تقوم على افتراضات متفائلة بالنسبة للطبيعة البشرية . ولذلك فينبغى أن تعتبر هدفا بعيد المدى يمكن تحقيقه فى المستقبل البعيد . ومما يشرف أفريقيا أن تكون صورتها المتخيلة ، سواء أكانت عن صواب أم عن خطأ ، هى أنها مهد الديمقراطية باتفاق الرأى، ومن سوء الحظ أن تظل الديمقراطية باتفاق الرأى تبحث بعناد واصرار لتحقيق هدفها وهو الاجماع . وهذا معناه أن هذه الديمقراطية ، إما أنها تفترض أن الناس صادقون وكاملون وعلي وعى كبير بحقوقهم والتزاماتهم وقادرون على التمييز بين المصلحة الشخصية والمصلحة العامة ، وإما أنهم على العكس ، مسلوبو الإرادة ولاحرية لهم ، وفى كلمات أخرى ، أن الديمقراطية باتفاق الرأى من الجائز أن تتواجد فقط فى مجتمع من الآلهة أو فى مجتمع من العبيد .

هذه الفكرة قد عبر عنها بوضوح چان چاك روسو فى

كتابه «العقد الاجتماعى» حيث كتب :

«إذا كان من الممكن وجود أناس على صورة الآلهة ، فلابد أنهم يحكمون بالديمقراطية .. كلما ازداد اتفاق الرأى فى الاجتماعات وبمعنى آخر كلما اقتربت الآراء من الاجماع، انتصرت الإرادة العامة ، ومع ذلك فإن المناقشة الطويلة أو الخلاف والاضطراب إشارة إلي سطوة المصالح الخاصة ... وعلى الطرف الآخر فإن الاجماع يسود مرة أخرى: عندما يصبح الناس عبيدا وقد فقدوا حريتهم وإرادتهم(١) .

والواقع أن الديمقراطية باتفاق الرأى قد فشلت فى أفريقيا ، والذين مازالوا يؤيدونها هم ، ببساطة شديدة ، إنما يخلدون العبودية المعنوية والسياسية فى القارة الأفريقية . وعلى العكس من ذلك ، فإن الديمقراطية القائمة على أساس الأغلبية سوف تمهد الأرض لقيام مؤسسات نيابية ، وهى مهمة تتطلب ، بطبيعة الأمر ، جهودا لاتعرف الكلل .

فشل نظام الحزب الواحد

الفكرة الأخرى التى لقيت رواجا هى : مادامت الديمقراطية «التقليدية» في أفريقيا هى ديمقراطية اتفاق الرأى ، فإن أكثر الأشكال السياسية مناسبة لها هو الحزب الواحد ، وقد بدا لمؤيدى هذا الرأى أن مثل هذا النظام له مزايا متعددة . أولها ، إلى حد ما قد يفهم خطأ من قول جان جاك روسو المشار إليه ، أن بالحزب الواحد يتلافى المناقشات الطويلة والخلاف والاضطراب ، وهى العقبات التى طالما اعترضت الوحدة الوطنية والتساوق الاجتماعى. وهناك حجة أخرى تقف إلى جانب الحزب الواحد وهى حجة ذات أهمية كبرى ، مؤداها أن الحزب الواحد يعمل على الإسراع بعجلات التنمية الاقتصادية على أساس الزعم بأنه يقلل من التوتر الاجتماعى ، بالاضافة إلى قدرته على تعبئة طاقات الشعب .

لكن كثيرا من الدول الأفريقية بدأت تفيق من هذا الوهم بعد مرور عقدين من التحرر من الاستعمار ، حيث وضح أمامها أن الحزب الواحد هو عقبة كأداء أمام الوحدة الوطنية ، ومرجع ذلك أنه يفرض أيديولوجية أحادية على الدولة ، ويسعى إلى قولبة شخصية الفرد تبعا لغاية حددت سلفا ، بالاضافة إلى أنه يقيم من نفسه وصيا على الناس محددا لهم مايفكرون فيه وكيف يفكرون . والحزب الواحد يعلم الناس أن يخفوا أفضلياتهم وراء صيغ وكليشيهات جوفاء ، ظاهرها يوهم أنها تعكس رغبة الشعب .

وبدلا من تعليم الفرد وجعله مواطنا مسئولا ، فإن الحزب يطأ السكان بأقدامه ، ويعلم الفرد أن يظهر غير مايبطن ، وأن يخفى شعوره الحقيقى وراء حجاب ، وأن يستخدم لغة غير مفهومة اصطلاحية ومقولبة ، حتى يبدو أنه يلتزم خط الحزب وبالتالى ينجو من القمع .

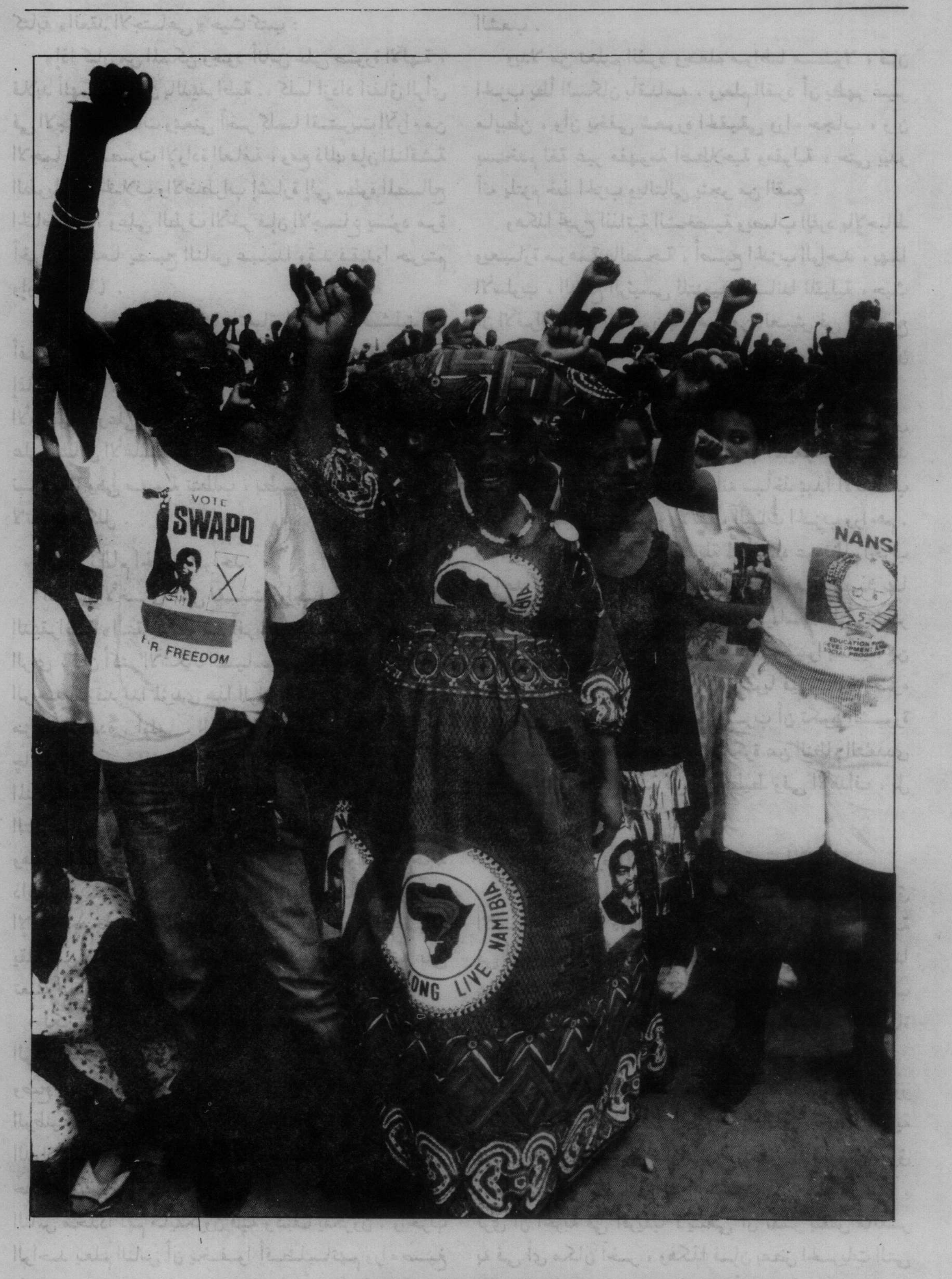
وهكذا تجرح الذاتية الشخصية ويصاب الفرد بالإحباط وبعبارة موهمة بالصحة ، أصبح الحزب الواحد ، بهذا الأسلوب ، الدافع الرئيسى للتنمية ومساندا للقبلية ، حيث أن الأفراد الذين يصابون بالذهول من العيش فى مجتمع شمولى يخضع فيه الفرد خضوعا كليا للدولة ، ينكصون إلى القبلية كملاذهم الأخير .

ولم تنجح الجهود التى بذلت لإنقاذ الحزب الواحد حتى بعد أن أطلق عليه ، ادعاء ، «الحزب الديمقراطى» ، وقد أبقى على الحزب الواحد بدعوى أنه سيأخذ بمبدأ الانتخاب الحر وألا يعين الأعضاء ولاتقف آليات الحزب وراءهم . والحقيقة أن هذه الصورة البديلة لما ألفناه عن نظام الحزب الواحد كانت مجرد مناورة لديمقراطية ظاهرية قصد بها التخلص من بعض الشخصيات السياسية التى تثير المتاعب للحزب ، مع أنهم كانوا قد أنتخبوا بتأييد من الحزب ولصالحه ، بيد أنهم لم يعد مرغوبا فيهم . وفى ضوء هذه الظروف ليس من المستغرب أن تكون الثورة الديمقراطية فى أفريقيا مقترنة بالفكرة عن النظام التعددى الذى يعترف بالمنافسة فى التخطيط وفى الأهداف ، بل وينظمها .

فشل المفهوم الأفريقى فى حقوق الانسان

لاسبيل إلى نكران أن الانتهاكات المستمرة لحقوق الانسان قد لعبت دورا له وزنه فى زعزعة النظم التسلطية فى أفريقيا ، فالتعذيب والاعتقال والسجن طالما كانت قيدا على حرية الناس وتحركاتهم ، كما أن القمع لأقل الأسباب ولمجرد التعبير عن الحرية ، أصبح جزءا من الحياة السياسية فى عديد من الدول الأفريقية .

وفى هذا الصدد ، ينبغى أن نلفت النظر إلى ظهور مدارس الفكر التى تهدف إلى تبرير محاذير معينة للحرية فى أفريقيا تحت شعار مايسمى «المفهوم الأفريقى لحقوق الانسان» . هذه المبادئ التى أصبحت فى حكم العقيدة ، ترى أن الحرية فى أفريقيا لاينبغى أن تفسر بنفس ماتفسر به فى أى مكان آخر ، وهكذا فإن بعض الحريات التى تطبق فى الغرب ليست ملائمة لأفريقيا ، ومن ثم فإن



استقلت ناميبيا عام ١٩٩٠ ثم سارت فى التحول نحو الديمقراطية تحت إشراف الأمم المتحدة .

مايتفق مع أفريقيا هو نظام الحزب الواحد الذى يكرس مهابة الرئيس باعتبار أن ذلك من القيم التقليدية التى ينبغى صونها والحرص عليها ، وبالمثل فلأن الحياة الكوميونية هى معيار العيش فى أفريقيا ، فإن الأفريقيين ليس من حقهم أن يطالبوا بضمانات لحقوق الفرد كما يحدث بالنسبة للأفراد فى الغرب . وبالإجمال ، فإن «حق المعونة المتبادلة» . وكذلك «حقوق الجيل الثالث» هى الأكثر انتماء إلى أفريقيا عن بقية الحقوق ، والأكثر ملاءمة لنمط الحياة فى أفريقيا ، بينما القيم الأخرى ومنها النظام السياسى الديمقراطى ، هى نظم وقيم مستوردة ، وبالتالى غريبة على أفريقيا .

والواقع أن هذا المفهوم الأفريقى لحقوق الانسان ، هذا المفهوم الذى كرسته بنزق «الوثيقة الأفريقية لحقوق الانسان» و«حقوق الشعب» هو بمثابة صيغة ضمنية للعرقية ووسيلة لتبرير الممارسات الأكثر سوءا فى تضادها للديمقراطية . إن حقوق الانسان لاتقف عند حدود أفريقيا وهى لاتقبل التجزئة ، كما أن الحرية لايمكن أن تكون ملائمة للغرب وغير قابلة للتطبيق فى أفريقيا . فالحقوق الأفريقية المزعومة وكذلك «وثيقة حقوق الانسان الأفريقى» نفسها ، والتى يبدو أن واضعيها قد عنوا بالتصديق عليها أكثر من عنايتهم بمدى كفاية الآليات الضامنة لنفاذها ، أعطت النظم التسلطية ، بغاية البساطة، الفرصة التى يمكنهم من خلالها ، تبرير ممارستهم المضادة للديمقراطية ، على أساس «الحكمة» الأفريقية ، وأيضا على أساس كونها وثائق رسمية تخضع لمعاهدات دولية .

وأخيرا ، فإن الحجج القائلة بأن بعض قيم ديمقراطية معينة واردة من أصول أجنبية غريبة على أفريقيا ، حجة تدعو إلى السخرية ، إذ لا أحد يلوم أفريقيا على استيراد لغتها الرسمية ، ودياناتها الرئيسية ، ومؤنها ، وسلعها المعمرة (الأدوات المنزلية ، والسيارات ، والحاسبات الآلية ..إلخ) . فهل مما يغضب الناس فجأة استيراد الحريات الشخصية والديمقراطية التعددية ؟ إن أية بادرة تقوم على هذه الدعاوى الهزيلة ، يكون مصيرها الانهيار .

أنماط التحول إلى الديمقراطية

يوجد فى أفريقيا مناهج لتشكيل الديكتاتوريات ومناهج لتشكيل أو إعادة تشكيل ديمقراطيات بقدر مافيها من دول معنية تمثل هذه المشكلات . ولكى نيسر الأمرعلى القارئ صنفنا هذه الدول فى فئات مختلفة ، ولكن علينا ألا ننسى أن كل تجربة على حدة فريدة فى نوعها ليس من اليسير أن نلم بخصائص كل منها .

وتمشيا مع هدفنا من هذه الدراسة ، سوف نسقط من حسابنا بعض التجارب الديمقراطية القديمة العهد مثل تلك التى قامت فى مصر ، والمغرب ، والسنغال ، وجامبيا ، وبتسوانا ، وموريشيوس ، بقدر ماتعتبر هذه جزءا من أفريقيا ، حيث أن هياكل التعددية الديمقراطية قد غرست لها جذورا فى هذه الدول . وإذا كانت هناك فى هذه الدول أو فى بعضها أصوات لاتزال تحث على القيام بعمل مشترك، فإن هذه الأصوات لاتصدر من أجل المطالبة بالديمقراطية التعددية ، بل من أجل المزيد منها . والحقيقة أن ماتطلبه شرائح متعددة من السكان ، بشرط أن يكون قائما على أساس ، هو حق لها نابع من حقيقة أن أية بادرة تراخ فى الجهود لتوسيع النظام الديمقراطى ، تؤدى بالسلطات إلى أن تنهج نهجا معاكسا ، بل ومن الممكن أن يؤدى هذا التراخى إلى هدم كل ماأمكن تحقيقه على طريق الديمقراطية . إن القناعة بمجرد قيام أحزاب سياسية أو بالحق فى تشكيلها أو بخوض انتخابات حرة في أوقاتها الدورية، معناه نسيان أن الديمقراطية لاتعيش إلا بمداومة الجهد بلا توقف لحماية قيمها ضد أخطار الديكتاتورية التى تحيط بها من كل جهة وفي كل وقت .

وعلى الطرف الآخر ، توجد ناميبيا ، وهى حالة فريدة فى أفريقيا ، وهى صورة مشرقة للتخلص من الاحتلال الذى نجح فى تحقيق أهدافه . وأحد الدروس الأساسية التى ينبغى أن نعيها من هذه الحالة هو أن الانتخابات الحرة ، المنفتحة على رقابة خارجية والتى تدار بمساندة حلفاء مخلصين ، هى أول متطلب أساسى لإقامة ديمقراطية حقيقية خالية من الزيف . وإذا استطاع سكان ناميبيا تجاوز صراعاتهم القديمة وأن تصبح مجتمعا سليما متعدد الأجناس ، فسوف تضرب مثلا تحتذى به معظم الدول الأفريقية .

وإذا ماوجهنا نظرنا إلى التطورات الحديثة فى أفريقيا ، وذلك فيما يتصل بقيام الديمقراطية وعودتها إلى وضعها السابق ، فإن الفترة الانتقالية يبدو أنها تسير فى ثلاثة محاور : أن تكون الديمقراطية موضوعا للتفاوض كما يحدث فى بنين ونيجيريا وتونس ، أو أن تفرض بواسطة الشعب كما يحدث فى الجزائر وجابون وساحل العاج ، أو تمنح للشعب بواسطة السلطة القائمة ، كما حدث فى زائير . هذه الفئات أو المحاور الثلاثة لاتتضمن معايير ، ولكن يمكن فقط أن تكون لها أهمية عند عقد المقارنة بين مواقف

قومية شديدة التعقد .

التحول إلى الديمقراطية من خلال التفاوض

يحدث هذا الأمر حين يدخل النظام التسلطى أو الديكتاتورى القائم فى محاورة مثمرة مع القوى الاجتماعية والسياسية للشعب بقصد الوصول ، على أساس مشترك ، إلى تحجيم دور الديكتاتورية ، والتحول إلي الديمقراطية شيئا فشيئا .

ولكى يوافق النظام القائم على الدخول فى مثل هذه المفاوضة ، لابد من استدراجه إليها ، وقد يحدث هذا من خلال طرق مختلفة مثل أفول نجم النظام السياسى أو الأيديولوجى ، والإفلاس الاقتصادى (كما حدث فى بنين) ، أو عدم قدرة القوات المسلحة على التعامل مع صمود الشعب ، وقوة التقاليد الديمقراطية (كما حدث فى نيجيريا) ، أو عدم قدرة الحكومة على إحداث تغيير فيما ورثته من مفهوم القوة (تونس) .

وبالرغم من أن الضغط الشعبى ظاهر فى كل هذه الحالات ، وقد يكون دوره فى تفجير عمليات التحول إلى الديمقراطية حاسما ، فهو لايشكل سببها الأساسى ، ذلك أن أى نظام إذا ماضيق عليه فى ركن ، فإنه لايستطيع فكاكا ، ومن ثم يدرك أن المقاومة لايرجى منها بخاصة إذا ماكانت أركانه قد زعزت من خلال مقاومة إيجابية طويلة كما كان الأمر بالنسبة لبنين ، أو إذا كانت الرغبة فى إضفاء الشرعية عليه تجره دون أن يحس إلى العمل فى اتجاه التحول إلى الديمقراطية كما حدث بالنسبة للنظام العسكرى فى نيجيريا ، وأخيرا ، فيما يتصل بتونس ، عمل ازاحة رئيس الدولة فى السلطة بدون إراقة دماء على تمييع الموقف السياسى ، وجعل من الممكن وضع برنامج للإصلاح السياسى والاجتماعى .

وهكذا يمكن أن تكون مثل هذه الظروف مناخا صالحا لاستخدام طرق غير مألوفة فى إحداث التأثير المؤدى إلى التحول إلى الديمقراطية . فقد حقق ماقام به المؤتمر القومى فى بنين نجاحا ملحوظا ، تمثل هذا فى التجمع الذى يبدو متغاير العناصر ، والذى يضم عشرات الحركات السياسية ومئات المندوبين ، والذى عمل النظام على التآمة نجح فى تحويل نفسه إلى كيان سيادي ، وفى فرض حكومة جديدة على السلطة الحاكمة ، وكذلك على المؤسسات الانتقالية .

وقد سارت الأحداث فى بنين بعد ذلك على النحو التالى : اشتمل المؤتمر القومى أو المائدة المستديرة على أكثر القادة تمثيلا للنواحى الاجتماعية والسياسية ، وتبع ذلك تعيين أجهزة مسئولة ، فى إطار المؤتمر ، عن إدارة التحويل ، أى حكومة انتقالية ، وجهاز انتقالى قادر على حمل عبء العمل الذى تقوم به جمعية تأسيسية إذا لزم الأمر ، ثم لجنة دستورية مسئولة عن وضع الدستور ، وكان التحرك التالى لهذا هو تحديد آخر موعد لإنجاز التعديل بإصدار الدستور الجديد ، ويستحسن أن يكون ذلك عن طريق استفتاء الشعب ، ثم تحديد يوم الانتخاب وإقامة مؤسسات جديدة .

لكن الموقف فى تونس كان مغايرا تماما ، فقد تسببت ثورة القصر فى سقوط الحكومة التى كان من الواضح أنها غير قادرة على إحداث التغيرات التى أصبحت ضرورية ، على أن الحكومة الجديدة لم تدع إلى عقد مؤتمر ، كما كان الأمر فى بنين ، وبالرغم من أنها قامت بمشاورات واسعة بغرض إعداد تشريع يحكم النظام الديمقراطى المخطط له (الانتخابات ، الأحزاب ، الصحافة ..إلخ) فقد استعلمت من بعض الزعماء فى دول أخرى عن خبراتهم فى هذا المجال، حتى يمكنها أن تتلافى تكرار الأخطاء التى يمكن أن تكون قد ارتكبت فى أماكن أخرى .

وفى نيجيريا كانت العملية الانتقالية أكثر تعقيدا بسبب القيود والارتباطات التى تراكمت على مدى تاريخها السياسى ، وأثقلت كاهل حكوماتها المتعاقبة . وبالرغم من أنها اجتازت فترات متعاقبة من الديكتاتورية والديمقراطية، فإن التقاليد الديمقراطية فى نيجيريا لها جذور قوية ، مما جعل حكوماتها العسكرية تبدو وكأنها مصادفات تاريخية بحتة . وبالرغم من أننا لاننكر أن هذه المصادفات حدثت كثيرا وأنها كانت ذات بال بينما الواقع أن الحكومات المدنية هى المعيار الأساسى . ولاشك أن النظام العسكرى للجنرال أوليسنجن أوباسانجوليس استثناء من هذه القاعدة ، فلأول مرة يوافق نظام عسكرى على تسليم السلطة لمدنيين ، ويرفض الرجوع إليها بعد ذلك بالرغم من الانجاز المتواضع للقادة الجدد . وهكذا تبدو نيجيريا كما لو أنها فى طريقها لنبذ نظامها العسكرى واستعادة الديمقراطية .

ولذلك فإن النظام الجديد لابد وأن يكون ذا توجه ديموقراطى يخضع للإشراف ، فبعد إبعاد «البارونات» عن السياسة ، أصدر العسكريون قرارا تعسفيا بحرمان الجميع فيما عدا حزبين اثنين . ومن الطبيعى أن مثل هذا التصرف لايساعد على تهدئة الموقف السياسى ، بل على العكس ، يؤدى إلى التوتر والاستياء ، ونادرا مايصلح مثل هذا المناخ لاستنبات نظام ديمقراطى حقيقى .

التحول الديمقراطى كما يفرضه الشعب

وفى مثل هذه الحالة يفرض الشعب تحولا ديمقراطيا بعد فترة من العنف وأحيانا من الصراع الدموى ، ومن ثم فإن السلطات تعطى ، من غير قصد منها ، الفرصة للضغط الشعبى ، وتأخذ جانب الاصلاح فقط من أجل ضرب الثورة وتلافى أية اضطرابات مقبلة .

وهذا هو نفس ماحدث فى الجزائر وساحل العاج والجابون . فتحت ضغط موجات العنف التى اجتاحت هذه البلاد تبنت الحكومة أو وعدت باجراء اصلاحات حيوية ، مثل الاعتراف بالأحزاب المعارضة ، واطلاق حرية الصحافة، وتحديد أوقات لإقامة مؤسسات تتولى التحول نحو الديمقراطية ..إلخ ، ومع ذلك ، فإن الآثار الحقيقية لمسيرة الديموقراطية فى هذه الدول تتغير من دولة إلى أخرى ، فبينما الرغبة فى التحول الديمقراطى فى الجزائر لاجدال فيه، تلاشت هذه الرغبة ، فى ساحل العاج وفى الجابون ، ويبدو كما لو أن السلطة الحاكمة فيها لن تتردد للحظة واحدة فى استرداد كل ما انتزع منها بمجرد أن تحين الفرصة . ولاموجب للشك فى أن هذه السلطات تضع نصب أعينها تهدئة الاضطرابات بأى ثمن ، على أن تتحين فرصة تسترخى فيها المعارضة لتنقض عليها وتسترجع ماخسرت.

منحة الديمقراطية

إن تخويل الشعب حق ممارسة الديمقراطية كما يبدو واضحا فى زائير ، إنما يرجع إلى حد ما فى الأساس إلى نفس الأسباب .. حينما تحس القيادة أن الانشقاق عليها قد تصاعدت حدته ، وأن محاولة لاستخدام القوة مع الجماهير أصبحت وشيكة الوقوع ، تأخذ زمام المبادرة فى يدها ، فتمنح الشعب بعض الاصلاحات أو تعد بذلك ، وهو أسلوب يحمل فى طياته الضدين ، فقد يكون انعكاسا لرغبة حقيقية للتحول نحو الديمقراطية ، أو بالعكس ، حيلة سياسية لضرب الأزمة ، وهكذا يتاح للسلطة الحاكمة كسب وقت تلتقط فيه الأنفاس لصياغة آليات جديدة تمكنها من مد هيمنتها السياسية وإطالة عمرها .

ومع ذلك ، فإن الحس الديمقراطى فى المخلوقات البشرية هو قدرها وتطلعها المتفائل إلى رؤية الجانب المشرق من الأشياء . ولذلك فلا مناص لها من التسليم بأن أية خطوة نحو الديمقراطية ، حتى ولو كان المقصود منها الانحراف إلى الجانب الآخر ، فهى دائما مقبولة باعتبارها موصلة إلى مزيد من التقدم ، وبالتالى إلى طريقة جديدة فى التفكير، وهذا هو أحد الأسباب التى من أجلها تقابل الاصلاحات الديمقراطية بترحيب دائم ، كيفما كانت جذورها ومهما كان مدى محدوديتها . وبالذات فى حالة الديمقراطيات الجديدة أو استعادة الديمقراطية ، يفضل أن يؤخذ ماتقوله الحكومة مأخذ صدق ، ثم يضغط عليها للوفاء بأية وعود تكون قد تعهدت بها ، وهو مايحدث عادة في مثل هذه الأحوال هذه النظرة لها دائما مايبررها ، ذلك أن التحول الديمقراطى مشروع يتحمل المخاطرة ، ويمكن أن يفشل ، إما لأن المطالبات المتزايدة دائما لسكان لاينضوون تحت نظام معين تؤدى بها أن تقع فريسة لأصحاب المصالح ، الذين يمثلون أشكالا أخرى للديكتاتورية ، أو لأن الناس عاشوا طويلا حالة فساد وإفساد واستعباد حتى أنهم يخافون النظام الحر الذى يحمل هو الآخر فى طياته مخاطرة ، فهم فى هذه الحالة يفضلون ديكتاتورية جديدة تسيطر عليهم كما اعتادوا وتوفر عليهم أن يفكروا بأنفسهم ولأنفسهم ، وأن يأخذوا تحت مسئوليتهم بزمام المبادرة . وهكذا يكون من المؤكد أن النظم القليلة القائمة التى تؤيد الديمقراطية التعددية ، سوف تتمتع باستقرار كيفما كانت سوابقها ، وهذا من صالح أفريقيا .

دعم الديمقراطية

وهناك ، خارج نطاق الظروف المعينة المؤدية إلى أفول نجم النظم التسلطية أو تحولها لليبرالية ، ثلاثة معايير تحدد ما إذا كان التقدم الذى تحقق بالديمقراطية فى أفريقيا ومن خلالها يمكن أن يدوم ، وهو مايعنى قيام دولة ديمقراطية ، وتواجد مجتمع ديمقراطي ، وكذلك دول ديمقراطية أخرى فى الاقليم ، أم لا ؟ .

دولة ديمقراطية

إن الدولة الديمقراطية هى هيكل مؤسساتى يتيح للديمقراطية أن تنمو وتتطور ، والواقع أن تشييد مثل هذا البناء هو أولوية منطقية وتاريخية ، ولاشك فى أن المجتمع طالما كان يقوم على نفوذ هرمى التسلسل ، فإن الحرية سوف تقتصر على حدود الدولة .

إن الدولة الديمقراطية ليست دولة محايدة ، بل إنها تمثل إطارا أيديولوجيا ، وهى لاتتحمل بأى شكل كل القيم ، على العكس ، يمكن القول بأنها قليلة الاحتمال على وجه ما - وبالذات فيما يتصل بالقيم المضادة - وإلا ماقدر لها البقاء . وحينما يصل التوتر مداه بين السلطة الحاكمة وبين الشعب ، فمن المحتمل أن ينجح الشعب فى تدمير هيكل الدولة ، وبالتالى ، الإطار الأيديولوجى القائم ، وذلك باسم حقوق الانسان أو مفهومهم من هذه الحقوق . وحتى فهذه



ظلت السنغال تحاول ، لأكثر من عقد ، إقامة نظام تعددى : حملة انتخاب لصالح الرئيس ليوبولد سيدارسنجور ، عام ١٩٧٨ .

العملية ، المعروفة باسم الثورة ، تحدث تغييرات تحت مظلة أيديولوجية . ويمكن لأية ثورة ديمقراطية أن تنجح فقط فى حالة استخدامها المباشر لتحقيق مزيد من أهداف الدولة الجديدة مما يزود الثورة بالإطار الأيديولوجى الذى سوف يصون القيم الجديدة ويعزز تطورها . هذا الإطار ينبغى أن يقوم على مبادئ وقواعد معينة تخص فعالية الديمقراطية .

مبادئ الديمقراطية التعددية

فى حالة الديمقراطيات الناشئة أو المستعادة ، مثل هذه الموجودة فى أفريقيا ، ينبغى أن تسلم الدولة بخمسة مبادئ أساسية ، وأن تضمنها ، حيث أن هذه المبادئ الخمسة ضرورية لتنمية أية ديمقراطية تستأهل هذا اللفظ :

١- وجود عدد من الأحزاب السياسية كل منها يعبر عن أيديولوجية مختلفة عن أيديولوجية الآخر وبهذا التمايز تكون مؤهلة لمعارضة قانونية تعد ضمانا لوجودها.

٢- حرية الصحافة وتداول المعلومات وهو مايتطلب ألا يكون هناك رقابة على المطبوعات ، وألا يخضع إصدار صحف جديدة لموافقات رسمية من جانب الحكومة ، وألا يوجد احتكار صارم لمصادر تمويل الصحف يعطى مركزا ماليا متميزا لصحيفة بعينها أو لمجموعة بذاتها تعمل فى هذا المجال . هذه الحرية تفترض مسبقا أن قوانين الضرائب وقانون العقوبات لايستغلان للوقوف عقبة فى طريق الصحافة المستقلة عن السلطة الحاكمة وتطويرها .

٣- استقلال السلطة القضائية استقلالا ينبغى ألا يتعرض لأى ضغط من جانب أعضاء السلطة التنفيذية ، كما أن أعضاءها ينبغى ألا يخافوا على مناصبهم أو على حياتهم بسبب مايمارسونه من محاكمات .

٤- حرية الانتخابات وانضباط مواعيدها على فترات معقولة ، على أن تكون عن طريق الاقتراع السرى ، وألا تكشف نتائجها قبل فرز الأصوات وينبغى أن تتضمن الانتخابات ليس فقط التشكيلات السياسية المختلفة ، ولكن أيضا الأفراد المستقلين عن الأحزاب . هذه الانتخابات ، سواء على المستوى المحلى أو على المستوى الوطنى ، هى الضمان لمشاركة الشعب فى عملية اتخاذ القرار ، وهى السمة الأساسية للديمقراطية . وبهذا يكون التمايز بين شرعية النظام وقانونيته غير ذى موضوع : علما بأن الحكومة تكون شرعية إذا تم انتخابها ، من خلال التصويت ، بموافقة الأغلبية .

٥- تعاقب السلطة بمعنى أن حكومة لم تنجح فى انتخابات عقدت على الأساس القانونى ، ينبغى أن تستقيل وأن تترك كراسى الحكم لحكومة جديدة تكون بدورها قد نالت أغلبية ، وعادة تكون تلك التى كانت في مقاعد المعارضة .

هذه المبادئ أو الأسس الديمقراطية الخمسة ينبغى توافرها جميعا فى الدولة لكى تعتبر دولة ديمقراطية .

البناء السلطوى لدولة ديمقراطية

هذه المبادئ الديمقراطية يمكن ملاحظتها بالكامل إذا ماعملت الدولة الديمقراطية بطريقة تضمن بها حريات الأفراد. وفى هذا الصدد ينبغى توافر ثلاثة شروط :

١- فصل السلطات : لاينبغى أن تكون السلطة التشريعية أداة مسخرة لخدمة السلطة التنفيذية ، ففى حالة الحكم النيابى يجب أن يكون للتشريع سلطة فوق الحكومة ، حتى يكون قادرا ، إذ لزم الأمر ، على أن يسقطها ، علما بأن المشاهد فى مثل هذه الأحوال أن الحكومة لها من النفوذ مايجعلها تطيح بالمجلس . وفى حالة الحكم الرئاسى ، ينبغى أن تكون استقلالية التشريع مصانة تماما من تحكم السلطة التنفيذية . ومن الواضح أن هذا الأمر لايعنى النظام فحسب لكى يكون نظاما متعدد الأحزاب ، ولكنه يعنى أيضا الأحزاب فيما بينها كى تكون على قدم المساواة ، والمعروف فى نظام متعدد الأحزاب أن حزب الأغلبية يستطيع بسيطرته أن يقبض على زمام التشريع ، بينما الواجب حتى بالنسبة للذين يتقدم بهم حزب الأغلبية نفسه للانتخابات أن يخضعوا بدورهم للانتخاب فى إطار الحزب ، والواقع أن هيئة مشكلة بهذه الطريقة ، لاتستطيع أن تلعب دورها الواجب باعتبارها قوة متوازنة .

هذا الفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ألزم مايكون فى الدول الأفريقية ، حيث القوانين التى تسنها البرلمانات فى هذه الدول تفوق القرارات التشريعية أهمية فى ضمان الحريات العامة . لكن الحقيقة أن القانون الذى يصدر عن البرلمان لايمكن أن يحقق هذا الهدف ، إلا إذا كان نابعا من أفراد أحرار خضعوا لانتخابات قانونية أتت بهم بعد ذلك إلى البرلمان ليكونوا نوابا عن الشعب .

والسلطة القضائية أيضا ينبغى فى حد ذاتها أن تكون مستقلة عن التشريع وعن التنفيذ حتى لاتكون سلطة الحاكمية وسيلة تحوله إلى دولة داخل الدولة . والأكثر ضرورة من هذا هو أن يحاط القضاء بضمانات تتناول ظروف القضاة المادية ووظائفهم حتى يستطيعوا أن يؤدوا واجباتهم فى حرية تامة .

٢- الفصل بين الدولة وبين المؤسسات والحركات الدينية فى دولة ديمقراطية ينبغى أن تصدر القرارات السياسية لصالح الدولة قبل كل شىء ، وعلى المؤسسات والحركات الدينية ألا تتدخل فى هذه المسائل ومن ثم فإن الدولة الديمقراطية ، وبخاصة فى أفريقيا ، ينبغى أن تكون دولة علمانية .

ومع ذلك فنحن لانتحدث عن العلمانية أو الدنيوية بالمعنى الذى فهمت به فى أوربا فى القرن التاسع عشر : بمعنى الصراع بين الدولة وبين المؤسسات الدينية ، على العكس ، فالدنيوية بمعناها المقصود مسئولة عن تحقيق التعايش بين الدولة وبين المعتقدات الايمانية ، والدولة العلمانية لاتميز بين المؤمن وغير المؤمن ، ولاترتب المعتقدات المختلفة تبعا لمستويات خاصة . ولأن المجتمعات الأفريقية متغايرة العناصر والخواص ، تعدد فى الأجناس وتعدد فى الأعراق ، وهى تحتضن كافة الأديان الأفريقية التقليدية والأديان السماوية الواردة على أفريقيا ، فالعلمانية هى التى تستطيع أن توفر البناء الذى تتعايش فيه كل هذه الجماعات ، وأن -صهر الأفراد فى بوتقة واحدة تجعلهم قادرين على تهيئة أنفسهم لتقبل الكل .

٣- الفصل بين الدولة وبين الأحزاب السياسية : الدولة الديمقراطية لاتعيش على الحياد بالمعنى المجرد لهذه الكلمة، حيث أن مهمتها فرض أيديولوجية ديمقراطية ، ومع ذلك عليها أن تفصل فى النزاع الذى يقوم بين الجماعات السياسية المختلفة . ومع ذلك ، فالتجربة السياسية فى أفريقيا تثبت أن عدم فصل الدولة عن حزب الأغلبية طالما أضر بحريات الأفراد ، وفي هذا الصدد مثلا تستغل المصادر الموضوعة تحت يد الدولة استغلالا سيئا لمصلحة الحزب الموجود فى السلطة . وهناك أيضا مايحدث من وضع معظم وسائل الاتصال فى الدولة ، إن لم يكن جميعها ، فى خدمة الحزب الحاكم ، كما أن الوزراء الذين يتولون مزاكز سياسية فى الحزب الحاكم ، يقعون تحت إغراء استخدام مصادر الدولة لتقوية نشاطاتهم السياسية .

وبينما يبدو واضحا أن مبدأ الفصل بين الدولة وبين الأحزاب السياسية ، وترك هذه الأحزاب تتصرف باستقلالية كاملة مطلب ديمقراطى فى الأساس ، فإن هذا المبدأ ، برغم ذلك ، يثير فى التطبيق الكثير من الصعوبات ، منها حقيقة معروفة وهى محاولة الأحزاب احتكار الانتخابات ، بينما واجب الدولة إحاطة حق الأفراد المستقلين عن الأحزاب فى الانتخاب وفى التصويت بكافة الضمانات .

وهناك أيضا صعوبات أخرى مختلفة تبعا لكل نظام على حدة ، ففى الدولة الرئاسية لايصح أن يكون الرئيس المنتخب من قادة أحد الأحزاب ، ويصبح المنطق أن القادة وكذلك أصحاب المراكز العليا فى الأحزاب السياسية لاينبغى أن يتولوا المناصب الوزارية ، ومع ذلك ، فهذا الحل النظرى قد يكون له مضار كثيرة فى التطبيق ، إذ يخشى أن تصبح الحكومة مجموعة من التكنوقراطيين ، ولذلك فإن هذه المسألة ليست دائما فكرة طيبة . وفى النظام البرلمانى يكون الموقف فى العادة أكثر تعقدا بقدر ماتعتمد الحكومة على الحزب أو على ائتلاف بين أحزاب نجحت فى الانتخابات . وعلى العموم ليس من المتعذر أن يطلب من الحكومة القائمة قطع صلتها الحزبية .

ولاينبغى النظر إلى مسألة الفصل بين الدولة وبين الأحزاب السياسية بنفس العين التى ينظر بها إلى الانفصال الرسمى والأساسى بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ، فالفصل بين الدولة وبين الأحزاب السياسية له قيمة وظيفية: على القادة السياسيين أن يضعوا خطا فاصلا بين مسئولياتهم كرجال دولة وبين واجباتهم كأعضاء فى الأحزاب السياسية ، وإلى أن يتعودوا بطبعهم وبحسهم الوطنى على هذا الفصل ، لابأس من وضع تشريع مناسب ينظم ، مثلا ، استخدامهم للسيارات المملوكة للدولة (وأيضا تلك المملوكة للهيئات العامة) ، ووسائل الاعلام والاتصال الرسمية ، ثم الأماكن والممتلكات الخاصة بالدولة.

مجتمع ديمقراطي

رغم مايبدو فى هذا الكلام من سوفسطائية ، فإن الدولة الديمقراطية يمكن أن تغرب شمسها بسرعة إذا لم تستند إلى قيم ديمقراطية ، مثل هذه القيم يمكن بناؤها فى إطار مجتمع ديمقراطي .

إن بناء وتنمية مجتمع ديمقراطى واجب مستمر لايتوقف ، وفى حاجة إلى عناية ورعاية يومية ، كما أن القيم التى حارب المجتمع من أجل اكتسابها لاتكتسب صفة الدوام تلقائيا بل على العكس تصاب بانتكاس إذا لم يحافظ على انتعاشها ونمائها . ولذلك فإن أية اشارة إلى إنجازات ديمقراطية ينبغى التعامل معها بحذر تام ، والحقيقة أنه ليس هناك فى الديمقراطية مايتعذر إلغاؤه .

والواقع أن المجتمع ينبغى أن ينتهز فرصة الحماية التى تضفيها الدولة الديمقراطية ، إذا أراد أن يتقدم ويتطور . وهذا هو السبب فى أن بناء الدولة الديمقراطية له الأولوية الأولى التى تسبق أهميتها مناقشة القيم الديمقراطية نفسها، هذه القيم لانهاية لها بحيث لايمكن لقائمة أو

لفهرس أن يدعى أنه قادر على أن يلم بها إلماما شاملا ، ذلك أن روح الديمقراطية ولادة قادرة على أن تكتشف قيما جديدة باستمرار وأن تضع القيم القديمة تحت المساءلة أو على الأقل مراجعتها وتحسينها ، وعلى ذلك فكلما بادرت الدول الأفريقية فى الاصطباغ بالديمقراطية ، كان الاحتمال أقوى لبناء مجتمعات ديمقراطية فيها . وهناك ثلاثة أنواع من السلوك الذى يبدو مشجعا ومعجلا لانبثاق مثل هذه المجتمعات .

إدراك السمة العالمية لحقوق الانسان والعمل لحمايتها

هؤلاء الذين يساندون المفهوم الأفريقى لحقوق الانسان، يبدو أنهم يؤيدون ، ربما دون أن يعوا ، مبادئ أولئك الذين يرغبون فى خلق طبقية بين البشر . وقد كتب جوزيف دى مايستر وهو أحد كتاب القرن التاسع عشر الملاحظة الشهيرة التالية :

«إن دستور عام ١٧٩٥ ، كغيره من الدساتير التى سبقته ، قد وضع من أجل البشر ، ومع ذلك فليس هناك فى هذا العالم بشر . فعلى مدى حياتى شاهدت العديد من الفرنسيين والايطاليين والروسيين وغيرهم ، وشكرا لمونتسكيو فلقد عرفت أن من الممكن أن أكون فارسيا ، ولكن بالنسبة للبشر أؤكد أننى لم أصادف فارسيا فى حياتى ، وإذا كانت مثل هذه المخلوقات موجودة فسوف لاتكون معروفة لدى» .

وطبقا لهذه المقولة يصبح من الضرورى أن تكن هناك فلسفات مختلفة لحقوق الانسان ، بقدر مافى العالم من ثقافات ومن مناطق جغرافية مختلفة ، وفيما يخص أفريقيا ، فإن الفلسفة التى تحكم حقوق الانسان الخاصة بها سوف تتسم ، بطبيعة الحال ، بسمة العادات القبلية والطائفية التى للزعيم . وبناء عليه ، سوف تقف «التقاليد» الأفريقية فى وجه أية معارضة لنفوذ الزعيم ، وذلك لأن الزعيم من الناحية النظرية - لايضطهد أعضاء مجتمعه الذين يعتبرهم - أعضاء أسرته ، وهكذا يكون من المستحيل أن تثمر مثل هذه البيئة دولة ديمقراطية ، وبالتالى يصبح من الضرورى التفكير فى خلق «دولة أفريقية» مؤهلة لرعاية هذه القيم و«العادات» .

هذه العقائد الواضحة العنصرية والتى صيغت لتبرير الديكتاتورية ، قد ضللت حتى الشرفاء من الناس الذين غرهم أن يروا «عاداتهم» المتوارثة لها من القوة ، ما للمؤسسات المحترمة ، كما أنها قادرة على أن تشكل جزءا من مجموعة مشكلات عالمية جديدة تتعلق بحقوق الانسان، ثم إن الفكرة فى أنهم بذلك قد استطاعوا أن يضعوا «الدولة الأفريقية» وجها لوجه أمام «الدولة الغربية» ، وأن يقارنوا «عاداتهم الكوميونية» «بالذاتانية» الغربية ، قد أوهمهم بأنهم ولو أنهم لم يستنبطوا رياضيات ولا فيزياء ولم يخترعوا حاسبا آليا ، فهم أيضا يملكون ورقة يناوشون بها الحضارات الأخرى .

والحقيقة المؤكدة هى أن هذا الوهم هو الذى مكن لاحتلال أفريقيا بوسائل أخرى ، ولحسن الحظ أدرك الجيل الحالى الذى ينادى بالديمقراطية التعددية هنا ، أدرك أنه ليس هناك أبيض ، وأسود ، وأصفر ، أو شرقى ، وغربى . فى حقوق الانسان .. يوجد فقط حقوق انسان عالمية قابلة للتطبيق على كل الناس فى توا م تام مع خصائصهم العامة والخاصة ، ولمثل هذا الانسان يهب الناس من كل صوب وحدب للدفاع عن هذه الحقوق ، وباسم هذه السمة العالمية يحس أى جزء فى العالم انه مسئول حين تنتهك هذه الحقوق فى أى جزء آخر من هذا العالم . وهكذا يكون إدراك هذه السمة العالمية لحقوق الانسان والعمل من أجل حمايتها مسألة ملحة فى أفريقيا .

الصراع ضد القبلية وانشاء تعددية ثقافية

ان تعطى الاختلافات الكبيرة العرقية واللغوية فى أفريقيا وهى الأصل فى القارة ومصدر قوتها عكس النتائج المرجوة منها ، إلى حد أن تصبح هى العقبة الكأداء فى طريق تنميتها ، فإن هذه عبارة موهمة بالصحة ولكنها ليست الحقيقة ، وهذه العبارة الموهمة تعزى - ضمن أسباب أخرى - إلى القبلية التى تأخذ أشكالا متباينة : استبدال المصالح القبلية بمصالح قومية ، التحيز ، المحسوبية ، المحاباة ، إبراز الفروق الاجتماعية ..إلخ . والحقيقة أن الديمقراطية لاتعمل فى مجتمع قبلى ، بل إن أى موقف مشترك أو أية سياسة مشتركة كفيلة بأن تفشل فى مثل هذا المناخ ، والواقع ليس من الصعب أن نتهم القبلية ، وليس من الصعب أن نعارضها ، ولكن الحقيقة أن استئصال شأفتها يحتاج إلى جهود ووسائل مختلفة .

وحتى الآن كثر الكلام عن كبح جماح القبلية وهناك خطوات قانونية لتحريمها والإكراه على نفض اليد من ممارستها . ومن هذه الخطوات إجبار رؤساء الوزارات على اختيار أعضاء مجلس الوزراء من جماعات عرقية مختلفة ..إلخ . بيد أن عدم فعالية مثل هذه الخطوات يرجع إلى أنها لاتهتم إلا بجوانب معينة من القبلية ، ولاتغوص إلى

أسبابها وجذورها الأساسية . وأكثر من ذلك فإن نظام الحزب الواحد ، بدعوى محاربة القبلية ، يتبنى سياسات ترمى إلى فرض عادات إحدى الجماعات العرقية التى تسير فى فلكه على الجماعات الأخرى ، ومن ثم تتولى هذه الجماعات الأخرى ، الرد بممارستها القبلية الخاصة على هذا الاعتداء على ثقافاتهم من جانب الجماعة العرقية المستلطة، هذا بالاضافة إلى أن هذه الاعتداءات تدعم من الموارد العامة .

بسبب كل هذه السقطات ينبغى أن تقوم كافة السياسات التى توضع لاحتواء القبلية على أساس نظام تعددية ثقافية حتى تكون ذات فعالية . وفى كثير من الحالات تنبع القبلية من الاحباط الذى يولده توهين الثقافات الأخرى ورفض التسليم بالخصائص الذاتية للآخرين ، ثم النزوع إلى التقوقع بعيدا عن الآخرين بشتى الطرق على أساس الثقافة الخاصة . والمقصود بالتعددية الثقافية هو التسليم أولا بخصائص كل ثقافة من الثقافات المختلفة للشعب ، وعدم ترتيبها هرميا ، وإعطاؤها فرصا متساوية لتنمو وتتطور . إن الثورات السياسية التى أدت إلى تعددية ديمقراطية فى أوربا الغربية لم تكن ، باعتراف الجميع ، مصحوبة بجهد مواز بالنسبة للمسائل الثقافية . والحقيقة أن هذا الأمر يعنى الصعوبات التى تحيط بديمقراطيات معينة قديمة مع الحركات القائمة والمستثمرة للتحررية الوحدوية ، فبدون التعددية الثقافية التى نوهنا عنها ، سوف لايتوقف الاعتراض على التعددية السياسية، ولذلك لن يكتب لها البقاء والحياة إلا باستخدام القوة .

إقامة نظام سياسى قوى

إحدى النتائج العكسية لخرافة «الزعيم» هى جعل السلطة السياسية وراثية . فالقادة السياسيون يتصرفون كما لو أن السلطة ملكية شخصية وجزء مما ورثوه عن أسلافهم ، وبالتالي يمكنهم تسليمها لورثتهم .

وبالرغم من أن السلطة تتحمل مثل هذه الممارسات إلى حد قليل أو كثير ، وذلك فى حدود الدستور أو القانون الأساسى ، فإن النظم الجمهورية لاتجيز مثل تلك التصرفات . هذه النقطة لم تهضم بعد فى حالات كثيرة ، الأمر الذى أدى ببعض الدساتير إلى أن «تحاك على المقاس» لصالح «الزعيم» الذى لايجوز ، فى عرفهم ،، زحرحته عن السلطة . كما أن هناك دساتير أخرى تراجع بقصد التأكد من صلاحيتها بالنسبة للسلطة القائمة ، حتى يصبح من المستحيل ، عمليا ، انتقال السلطة إلي شخص آخر . فى مثل هذا المناخ يصبح من اللازم إقامة نظام سياسى قوى مهمته تأكيد انصياع القادة للقوانين التى سبق سنها ، حتى لايقعون تحت إغراء تغييرها لتأتى متفقة مع مطامعهم السياسية الشخصية . وبمقتضى هذا النظام السياسى القادر على فرض أحكامه ، يرون صورتهم على حقيقتها كمجرد نواب عن الشعب ، وأن السلطة ليست شيئا من ممتلكاتهم الدائمة .

وجود دول ديمقراطية مجاورة

إن النظم الديمقراطية سهلة الكسر لاتستطيع الدوام طويلا فى بيئة عدائية . وفى أفريقيا يمكن أن تعاون إقليمية التعدد على تقوية هذه النظم الديمقراطية المعرضة للفشل عن طريق اخراجها من عزلتها ، فالتعددية الحزبية يمكن أن تندمج كلية بغاية السهولة إذا ماشملت عددا من الدول المجاورة والمشتركة فى نفس الحدود ، وهكذا يمكن تقويتها من خلال مناطق سياسية متجانسة مكونة أساسا من دولتين أو ثلاث دول ديمقراطية ، وبالتالى فإن الديمقراطية ، نتيجة لذلك ، تمتد شيئا فشيئا لتشمل دولا مجاورة .

ولتحقيق هذا الهدف ، يمكن الاعتماد على معاونة الوسائل الدولية التى تكفل حقوق الانسان . إن عالمية حقوق الانسان لاتحول دون قيام وسائل إقليمية لحمايتها ، وقد تكون هذه الوسائل أقل بالنسبة لمجالها الجغرافى . لكن هذا الأمر يستطيع ، فى حد ذاته ، أن يكسبها قابلية وتقبلا بالنسبة للأفريقيين وبالتالى فعالية أكثر ، كما أن إقامة هيئات إقليمية وإقليمية فرعية تجمع بين النظم التعددية ونظم الحزب الواحد ، أمر يمكن التفكير فيه بقصد إقناع هذه الحكومات بالمبادرة للتحول نحو الديمقراطية التعددية ولو شيئا فشيئا .

إن الاهتمام المتجدد الذى أبدته دول أفريقية كثيرة نحو الديمقراطية التعددية هو بكل المقاييس ، نقطة تحول فى تاريخ القارة . وسوف تمكن الديمقراطية التعددية هذه الدول من الوقوف على طريق لتحديث نظمها السياسية وأن تدخلها فى تنافس بالمعنى الدولى . وسوف تمنح الأفارقة ، أخيرا وبعد طول انتظار ، فرصة الاسهام فى التقدم الاقتصادى والتكنولوجى .

Notes

1. Jean-Jacques Rousseau, *The Social Contract*, Book III, Chap. IV, end, and Book IV, Chap. II, 1st paragraph.

2. *Considerations sur la France*, quoted by Imbert, Morel and Dupuy, in *La pensée politique des origines à nos jours*. Paris: PUF, 1969, pp. 331, end, and 332.

References

FENTON, T. P.; HEFFRON, M. J. 1987. *Africa: a Directory of Resources*. Maryknoll, N.Y.: Orbis Books and Third World Resources.

HAYWARD, F. M. 1987. *Elections in Independent Africa*. Boulder, Col.; London: Westview Press.

La Démocratie et le Développement en Afrique, Conférence de l'Interafricaine Socialiste et Démocratique, Cairo, 5–7 March 1990.

The Democratic Revolution. Proceedings of the Symposium of the National Endowment for Democracy. Washington, D.C., 1 and 2 May 1989. NED Publications 1990, in particular the Panel on Africa, pp. 23–26.

Law and Democracy in Africa: The Fourth Biennial Conference of the African Bar Association Conference, Nairobi, Kenya, 1981.